

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١١٩

الجمعة، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آدشي (بنن)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دنيسف
الأرجنتين السيد ميورال
البرازيل السيد ساردنبرغ
الجزائر السيد بعلي
جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مهيغا
الدانمرك السيدة لوج
رومانيا السيد موتوك
الصين السيد وانغ غوانغيا
فرنسا السيد دلا سابلير
الفلبين السيد باخا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمير جونز باري
الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي
اليابان السيد أوشيما
اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2005/57)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-22947 (A)

* 0522947 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2005/57)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس أثناء مشاوراته السابقة، وفي حال عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس عملية دعم السلام.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن السودان، الوثيقة S/2005/57.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس عملية دعم السلام، وأعطيه الكلمة.

السيد برونك (تكلم بالانكليزية): معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن السودان عملاً بقراري مجلس الأمن ١٥٤٧ (٢٠٠٤) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، اللذين طلب فيهما المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، في أقرب وقت ممكن، بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، توصيات فيما يتعلق بحجم وهيكل وولاية عملية الأمم المتحدة التي ستنشأ لدعم تنفيذ الاتفاق.

ويتعين تهيئة الطرفين على الحكمة والحنكة السياسية اللتين أبدياهما في التوصل إلى الاتفاق، وعلى نجاح الطرفين في احتتام المحادثات بنهاية العام، وفقا للالتزامات التي قطعها الطرفان في الجلسة التاريخية لمجلس الأمن في نيروبي كينيا، التي عقدت، كما يذكر أعضاء المجلس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ويشير التوقيع على الاتفاق إلى بدء فترة الستة أشهر السابقة للفترة الانتقالية. وفترة الستة أشهر هذه السابقة للفترة الانتقالية ستعقبها فترة انتقالية تستمر ستة أعوام، تجرى في منتصفها، وفقا للاتفاق، انتخابات وطنية. وفي نهاية الفترة الانتقالية، بعد ستة أعوام ونصف من الآن تقريبا، سيقرر سكان جنوب السودان مسألة مركز جنوب السودان باستفتاء للاختيار بين الوحدة والانفصال.

ويوصي الأمين العام بأن تعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة ستة أشهر إضافية بعد إجراء الاستفتاء بغية مساعدة الحكومة على كفالة تنفيذ نتائج الاستفتاء. وسيشير التنفيذ الناجح لتلك النتائج إلى نقطة الخروج لعملية دعم السلام. ومن نافلة القول بطبيعة الحال، إن عمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها سيستمر بعد تلك النقطة.

ولئن كانت الاتفاقات التي وُقّع عليها في نيروبي تفصل تنفيذ اتفاق السلام، فإن بعض المحالات ما زال يتعين الاتفاق عليها. وهذه العملية ستنجزها الرئاسة الجديدة للسودان، التي من المقرر أن تشكل بعد الموافقة على الدستور الجديد، الذي تجري صياغته في هذه اللحظة. وستتألف الرئاسة من الرئيس البشير ونائبي الرئيس طه وقرنق. وحينما وقع الطرفان على الاتفاق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فإنهما وضعا بعض المسائل المتبقية، مثل حجم الجيشين، في يد الرئاسة. وهذا يعني أنه ما زالت هناك كمية كبيرة من العمل الذي يتعين القيام به في الأشهر المقبلة.

خطط مفصلة لوضع إطار مؤسسي لعمل الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وأجرينا مشاورات مع حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان وقدمنا إحاطات إعلامية حول هذه المسائل منذ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وتم وضع خطة مفصلة للسوقيات والعمليات لنشر ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ جندي لتنفيذ عملية الرصد والتحقق. ويتشكل أساس هذه القوة من ٧٥٠ مراقبا عسكريا. ويقع على عاتق هؤلاء المراقبين تنفيذ مهمة صعبة في منطقة واسعة عرضها ١ ٠٠٠ كيلو متر وطولها ١ ٢٥٠ كيلومترا، ولا تتوفر فيها وسائل اتصالات مناسبة. ويقتضي التخطيط المحترف أن تساعد قوة تمكينية قوامها حوالي ٥ ٠٠٠ جندي وقوة حماية قوامها حوالي ٤ ٠٠٠ جندي، وجميعهم في إطار عدد إجمالي يبلغ ١٠ ٠٠٠ فرد. وفي ضوء هذه الظروف فإن نشر هذه القوات هزيل نسبيا. وإنما على استعداد لإرسال تلك القوات لكي تبدأ عملها في الميدان فور التوصل إلى الاتفاق اللازم بشأن مركز القوات.

أود أن أعرب عن شكرنا، نيابة عن الأمين العام، للبلدان التي تعهدت بالفعل بتقديم قوات لعملية دعم السلام المعنية. وسيمكننا ذلك من أن نبدأ المرحلة الأولى لنشر القوات فور إقرار الولاية واتفاق مركز القوات. وجدير بالذكر أنه لم يتم استبعاد أي من الدول الأعضاء التي ردت بشكل إيجابي على مناشدة الأمين العام بقدرات كافية.

وإذا لم يتم التوصل إلى حلول للصراعات في دارفور وأماكن أخرى في السودان، فإن أي عملية لدعم السلام تقتصر على جنوب السودان سوف تتأثر بالعواقب المترتبة على تلك الصراعات. وكما قيل مرارا وتكرارا، فإن السلام في السودان لا يتجزأ. وقد أوضح رئيس الجمهورية البشير ورئيس الحركة قرق مرارا وتكرارا، لا سيما منذ التوقيع على اتفاق السلام، أنهما يدركان أن التوصل إلى حلول للصراع الدائر في دارفور وما يشابهه من صراعات في أجزاء

وبالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والتوقيع على اتفاق السلام في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بدأ الطرفان العد التنازلي لجدول زمني حافل بالمهام يحدد خريطة طريق لتنفيذ الاتفاق وفقا لعدد من المعالم الثابتة.

وقد أوجدت الأطراف بتمسكها بالتزامها بالتوقيع على الاتفاق في الوقت المحدد، زحما سياسيا قيما يجب تسخيره في الماضي قدما بعملية التنفيذ في الوقت المحدد خلال الفترة السابقة للفترة الانتقالية حتى ٩ تموز/يوليه وفي الفترة الانتقالية للسنوات الست التالية. ويعني كل ذلك أنه كان يتعين على الأطراف والمجتمع الدولي، الذي ساعدها حتى الفترة المؤدية إلى اتفاق السلام، أن تعمل بجهد من أجل استمرار هذا الزخم. وقد أصبحنا الآن على بعد شهر واحد تقريبا في فترة الستة أشهر السابقة للفترة الانتقالية والتي لا يمكننا، بالطبع، أن نضيع فيها المزيد من الوقت قبل اتخاذ قرارات هامة بشأن التنفيذ.

يضاف إلى ذلك أن المناخ اللازم للتنفيذ في الفترة السابقة للفترة الانتقالية وفي الفترة الانتقالية على السواء تحف المخاطر والتحديات. وقد أشار الأمين العام في تقريره (S/2005/57) إلى بعضها. وتمثل الحاجة إلى التوصل إلى حلول سياسية للمشاكل المحيطة بدارفور مثالا واضحا على ذلك، إلا أن هناك أمثلة عديدة أخرى. وسوف تزداد بالتأكيد هذه المشاكل إذا حدث تأخير في التنفيذ أو إحباط بسبب البطء في التنفيذ.

ولذلك فإننا اتخذنا كل الخطوات اللازمة لتفادي أي تأخير. وقد قمنا بإعداد التدابير اللازمة لدعم الأطراف في تنفيذ الاتفاق من خلال الاضطلاع بعملية التخطيط والإعداد في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان. ولدينا مقر للبعثة يعمل في الميدان منذ عدة أشهر؛ كما قمنا برسم

التمييز. وقد تشعر بأنه لم يتم الوفاء بتوقعاتها بعد التوقيع على اتفاق السلام. وهذا قد يثير لديها الشعور بالإحباط والاحتجاج وقد يدفع بها إلى حشد أنصارها واللجوء إلى أعمال العنف.

ولكل تلك الأسباب، من المهم أن تكون عملية السلام شاملة قدر المستطاع. ولذلك يشير التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن، على سبيل المثال، إلى عملية إزالة الألغام لكي يتمكن المزارعون من حرث أرضهم، وحتى يمكن للأطفال أن يلعبوا ويلعبوا في سلام. كذلك يشير التقرير إلى نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإصلاح القطاع الأمني، الذي يتكوّن حتى الآن من قوات نظامية وقوات شبه عسكرية ومجموعات الميليشيا.

ويشير التقرير أيضا إلى عملية عودة وإعادة إدماج المشردين واللاجئين - الذين يصل عددهم إلى ٤ ملايين - عملية يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع إعادة إدماج الجنود المسرحين وتوفير بعض الدعم للسكان المحليين الذين بقوا في المنطقة والذين يجب أن يتقاسموا مواردها - وأعني بذلك الأراضي والمياه - مع العائدين. وإن إعادة بناء ما تم تدميره من بنية تحتية واستعادة القدرة الإنتاجية وتأهيل الهياكل الاجتماعية وتحقيق المصالحة بين المتنافسين السابقين والحد من الفقر والتأكد من أن الاحتياجات الأساسية للسكان سيتم الوفاء بها، من الآن فصاعدا، كل ذلك يشكل جزءا من نهج شامل يهدف إلى الاستعاضة عن المساعدات الغوثية المخصصة التي تأتي من الخارج بتنمية مستدامة من الداخل. وسيقتضي ذلك وجود إدارة اقتصادية وسياسية سليمة، وسيادة حكم القانون، وإصلاح مؤسسات الدولة، ووضع دستور جديد، وضمان حقوق الإنسان، ونشر المزيد من الديمقراطية، وسياسة إنمائية وطنية تشمل كل الأطراف، والوفاء بالغايات الإنمائية للألفية، بما في ذلك بالنسبة لأفقر المناطق في البلاد. وليس السلم وحده هو الذي لا يتجزأ، بل

أخرى من السودان هو الآن الهدف الواضح لعام ٢٠٠٥. وهذا يؤكد على أهمية المؤتمر الوطني الذي نص اتفاق السلام على عقده.

كون السلام في السودان جزء لا يتجزأ له أيضا آثار على عملية الأمم المتحدة لدعم السلام في السودان. وقد طُلب في القرارين ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) إلى الأمين العام أن يدرج ضمن هذه البعثة خطة لمواجهة حالات الطوارئ في دارفور. ويتم ذلك وفقا لترحيب المجلس بالدور الريادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي للسعي إلى حلول سياسية وأمنية للصراع الدائر في دارفور. ومن الضروري أن تأخذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان في المستقبل في اعتبارها كل هذه الجهود من أجل تحقيق السلام في دارفور حتى يمكننا أن نحقق تقدما في التوصل إلى حل دائم من خلال استراتيجية متماسكة بشكل جيد وتحظى بتأييد واسع النطاق.

لقد أشرت قبل قليل إلى مسألة المخاطر. وأحد هذه المخاطر يتمثل في احتمال عودة العنف إن لم تُعالج أسباب الصراع. ولا يكفي لدعم عملية السلام وإحلال السلام الدائم أن نقوم بمجرد رصد لعملية وقف إطلاق النار والمساعدة على تفادي انتهاكات اتفاق السلام؛ فمن الضروري أيضا مساعدة الأطراف في اتفاق السلام على إزالة الأسباب المحتملة التي قد تدفعها إلى العودة إلى أعمال العنف. ومن الضروري أيضا إزالة الحافز الذي قد يدفع الأطراف الأخرى في السودان إلى البحث عن حلول لمشاكلها عن طريق القوة. والأطراف الأخرى تلك ربما تكون السكان في أجزاء أخرى من السودان يعانون من الاضطهاد أو التهميش أو الإهمال. ويمكن أن ينطبق ذلك، على سبيل المثال، لا على مجموعات في شرق السودان فحسب، بل أيضا على الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع وعلى القبائل والقطاعات الأخرى من السكان التي تشعر بأنها تعاني من

ولا يتطلب النهج الشامل هيكلاً جديداً تماماً لبعثة الأمم المتحدة. بل على العكس من ذلك، لقد اكتسب كثير من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها القائمة حالياً في السودان قدراً كبيراً من الدراية الفنية وبنت قدرة مثيرة للإعجاب ينبغي الاستعانة بها إلى أقصى حد، وبطريقة موحدة. فلا بد من وجود أهداف مشتركة، وتشاور وتنسيق متبادلين، ولا بد من تجنب تداخل أنشطة البعثة مع أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري، بل التكامل والتعاون. ذلك ما يؤكد الأمين العام في تقريره: الأخذ بنهج شامل وموحد؛ السلام والتنمية، على أن ينبعا من الداخل، وأن تكون لهما السمة المحلية قدر الإمكان، أي بشيء من التيسير، لا بالتوجيه، من الخارج.

واسمحوا لي بأن أختتم بالإشارة إلى توصية الأمين العام الرئيسية في تقريره، وهي أن يأذن مجلس الأمن، متصرفاً في إطار الفصل السادس من الميثاق، بنشر عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة متعددة الأبعاد، تتمثل ولايتها في مساعدة الأطراف على تحقيق سلام مستدام في السودان من خلال مساعيها الحميدة، وفي مجالات الأمن والحكم وتقديم المساعدات الإنسانية والتنمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد برونك على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمراراً لمناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

التنمية أيضاً لا تنجزاً. ففي بلد يموت فيه طفل من بين كل أربعة أطفال قبل الخامسة من العمر - في جنوب السودان - تتضاءل فرص الحياة، ناهيك عن تحقيق توقعات الناس التي تتجاوز وقف إطلاق النار واتفاق السلام.

ويشكل هذا تحدياً هائلاً بالنسبة لدولة تعيد بناء نفسها بعد ٥٠ عاماً من استقلالها، في أعقاب فترة طويلة من الحكم الاستعماري. ويتعين على أبناء السودان أن يفعلوا كل ذلك، أساساً، بأنفسهم. فتلك دولتهم، وذلك سلامهم، ومستقبلهم، ولو أنه سيتعين مد يد العون لهم من الخارج. وهذا ما يأملونه، ويتعين علينا أن نلبي هذا الأمل.

وكما أسلفت القول، لكي تحقق حكومة السودان وشعبه استدامة السلام عليهما الأخذ بنهج شامل. ويعني ذلك التصدي على نحو كلي ومتوازن لجميع أسباب الصراع - دونما استثناء - مع تجنب حدوث تشوهات جديدة. وسيتعين أن تتبع عملية دعم السلام نفس النمط، فتكون شاملة ومتوازنة. وليست مهمة الأمم المتحدة أن تضطلع بوظائف يحسن أن يؤديها السودانيون أنفسهم. ومن ثم سيتعين أن تكون عملية الدعم للحفز لا للإنحياز. ولهذا السبب نرمي إلى أن تكون بصمتنا خفيفة نسبياً.

إننا نعتزم القيام على نحو منتظم بتقييم المهام والأولويات واستعراضها في ضوء الظروف المتغيرة على مر السنين. وسوف يلزم أن نظهر إدراكاً واضحاً لتأثير جميع الأنشطة الأجنبية على المجتمع السوداني، فنعزز الأنشطة ذات الأثر الإيجابي، كاستخدام الموارد المحلية، بما فيها قوة العمل المحلية من رجال ونساء بالإضافة إلى بناء القدرات والتدريب، بينما نتجنب أيضاً العواقب السلبية من قبيل تشويه الاقتصاد المحلي أو نشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.